

اسأل محاميك



سؤال:

ما أهمية مشاركة
المرأة اقتصادياً؟



الإجابة

تعتبر مشاركة المرأة اقتصادياً ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ترفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعزز الاستقلال المالي للمرأة، وتحسن جودة حياة الأسرة من خلال توفير الموارد للتعليم والصحة. كما تساهم في تحقيق المساواة الجندرية، والحد من الفقر، وزيادة فاعلية الشركات والابتكار

معلومة قانونية



دعم الدستور المصري (تعديلات 2014 و2019) مشاركة المرأة اقتصادياً عبر نصوص صريحة تضمن المساواة، وتكافؤ الفرص، والتمثيل العادل في المناصب القيادية والبرلمان. توج هذا الدعم بـ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030، التي تركز على التمكين الاقتصادي، وريادة الأعمال، وتوفير بيئة عمل آمنة، بالإضافة إلى قوانين تضمن حماية حقوقها ومشاركتها في قوة العمل.

المقالات القانونية مقال العدد



لماذا يلتهم العمل الخفي مستقبلاً الجامعيات؟



بمناسبة شهر المرأة، أطلق المركز المصري لحقوق المرأة دراسة تحليلية بعنوان "العمل الخفي"، تسلط الضوء على "الفقر الزمني" والعوائق التي تمنع استقلال المرأة المالي. تأتي الدراسة لتفسر تراجع ترتيب مصر في مؤشر "المشاركة الاقتصادية" لعام 2025، حيث احتلت المركز 145 عالمياً.

أبرز أرقام "الفقر الزمني":

عقوبة التعليم: التعليم العالي لا يحمي من البطالة؛ حيث سجلت الجامعيات المتعطلات نحو 564 ألف امرأة بسبب غياب بيئة عمل تستوعب مسؤوليات الرعاية.

أزمة الحضانات: 0.7% فقط من الرضع يلتحقون بحضانات، مما يلقي بعبء 99.3% من الرعاية على عاتق الأمهات حصراً. الفجوة الزمنية: تقضي المرأة المصرية 5.2 ساعة يومياً في أعمال المنزل، وهو ضعف ما يقضيه الرجال، مما يحرمها من النمو المهني. خارطة الطريق المقترحة:

وضعت الدراسة حلولاً عملية لصناع القرار تشمل:

الاعتراف الإحصائي: تقدير القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي ضمن الناتج القومي.

الاستثمار في البنية التحتية: التوسع في "الحضانات المجتمعية" وتقنين أوضاعها.

إصلاح بيئة العمل: مأسسة العمل المرن وإقرار إجازات والدية مشتركة.

نهاد أبو القمصان: "التمكين الحقيقي يتطلب كسر حلقة 'الفقر الزمني' وعقداً اجتماعياً جديداً يعامل الرعاية كمسؤولية تشاركية، حتى لا تقايض المرأة طموحها بواجبها الرعائي".

خدماتنا القانونية في مجال الاستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

مفاهيم حقوقية



تلعب الأمم المتحدة، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) وبالتعاون مع وكالات أخرى، دوراً محورياً في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، دعم ريادة الأعمال، توفير فرص العمل اللائق، وتعزيز المساواة في الحصول على الموارد والخدمات المصرفية، بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل والذي يعد هدفاً من أهداف التنمية:

- 1- الهدف الأول، القضاء على الفقر
- 2- الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين
- 3- الهدف العاشر، الحد من أوجه عدم المساواة



المستجدات القانونية

تتضمن تعديلات قانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025 في مصر مكتسبات جوهرية لتمكين المرأة اقتصادياً، أبرزها زيادة إجازة الوضع المدفوعة إلى 4 أشهر، حظر فصل العاملة أثناء الحمل، المساواة الكاملة في الأجور، وتوفير دور حضانة، تأتي هذه التعديلات تماهياً مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، بهدف التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل

عملنا



الاستقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 267 استشارة، كانت موزعة كالتالي:-

الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون
الفيسبوك

الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 209 استشارة أي ما مثل نسبة 78.2%
صفحات وسائل التواصل الاجتماعي: 58 استشارة أي ما مثل نسبة 21.7%



استشارات تليفونية

استشارات وسائل التواصل الاجتماعي

مستشارك القانوني في قضايا الأسرة ... بين طاعة الزوج و"حق العمل" مهندسة تطلب الخلع للضرر!

ومن حيث الموقف القانوني محاميك يوضح :

لقد حسم القانون المصري هذه الجدلية مبكراً، فالأصل هو "حرية العمل" كحق دستوري. أما في قانون الأحوال الشخصية، وتحديداً في المادة الأولى من القانون رقم 25 لسنة 1920 والمعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1985، فقد وُضعت ضوابط واضحة تمنع تعسف الزوج: الموافقة الضمنية والصريحة: إذا تزوج الرجل من امرأة وهي "عاملة" بالفعل، أو اشترطت العمل في عقد الزواج، أو سمح لها بالعمل بعد الزواج ثم تراجع، فإن خروجها للعمل لا يُعد "نشوزاً". شرط عدم الإساءة: لا يجوز للزوج منع زوجته من العمل إلا إذا أثبت أن هذا العمل يضر بـ "مصلحة الأسرة" أو "تربية الأبناء" ضرراً جسيماً ومباشراً، وهو أمر يخضع لتقدير القاضي وليس لمزاج الزوج الشخصي. الراتب.. ذمة مالية منفصلة من الأخطاء الشائعة التي تؤدي للصدام هو اعتقاد الزوج أن له ولاية على "راتب الزوجة". المادة 11 مكرر من القانون تؤكد على الاستقلال المالي التام للمرأة؛ فراتبها ملك خالص لها، ولا يحق للزوج إجبارها على الإنفاق منه على المنزل، إذ تظل "النفقة" واجباً شرعياً وقانونياً أصيلاً على الزوج وحده مهما بلغت ثروة زوجته.

كانت تحلم برؤية تصاميمها تتحول إلى ناطحات سحاب، وكان زوجها في فترة الخطوبة هو "المصفق الأول" لنجاحاتها. لكن، وبحسب روايتها أمام خبير مكتب التسوية، تحول المشهد تماماً بعد شهر واحد من الزفاف. "تخرجت بتقدير امتياز، وكان حلمي أن أرى تصميماتي تُنفذ على أرض الواقع. وافق زوجي في البداية، لكن الوعود تبخرت مع أول أيام المعيشة المشتركة". سيناريو "تطفيش" فمهنج تروي نهى وهي تغالب دموعها كيف بدأ الزوج يخلق المشاكل من "عدم" التعلل بالتقصير: تارة يثور بسبب الاعتماد على "الدليفري" رغم ضيق وقتها. هوس النظافة: تارة أخرى يتهمها بالتقصير في شؤون المنزل، رغم قيامها بكامل واجباتها. المنع بالقوة: وحل الأمر في النهاية إلى محاولة حبسها ومنعها من الذهاب لعملها بالقوة، في محاولة لكسر إرادتها. تستطرد نهى بمرارة: "لم يكن يريد زوجة وشريكة حياة، كان يريد قطعة أثاث تخدمه وتلبي رغباته فقط. فكان الخيار بين نفسي وبين بيت بلا روح.. فاخترت نفسي". رويشة الإنقاذ: كيف لا يتحول الراتب إلى "لغم"؟



بين جدران محاكم الأسرة، لا تُحكى فقط قصص الخيانة أو الهجر، بل تُروى مأس عن "أحلام مبهضة" وصدام مرير بين طموح المرأة ورغبة الرجل في التملك. في "دفتر الوجد"، برزت قصة المهندسة "نهى. س"، التي لم تتجاوز الثلاثين من عمرها، لتعيد إلى الواجهة السؤال الصعب: هل أصبح نجاح الزوجة تهديداً لعرش الزوج؟ من "الامتياز" إلى الحبس المنزلي بدأت حكاية نهى بتفوق دراسي انتهى بتقدير "امتياز" في كلية الهندسة.

اطلب استشارة مجاناً

اونلاين املاً الاستشارة او
من خلال الایمیل
تلفونيا مكاملة لمدة ٣٠
دقيقة



ساعات العمل

الأحد - الخميس : 10 صباحاً -
4 مساءً

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع
المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي



اتصل بنا

التليفون :

01061496144

01066854655

0225242141

واتس أب:

01061496144

البريد الإلكتروني :

info@mohamek.com

complaints@mohamek.com

للتواصل مع فريق الدعم أو الشكاوي (رسائل من

خلال الوتس أب فقط) 01024234501